



الشيخ فراس السعود والشيخ سالم العبدالله



جراح الفوزان



محمد هايف وعبدالله فهاد



مهند السايير

حمد العليان: كل فرد داخل كل أسرة يهتم بالقضية الإسكانية وهذه جلسة تاريخية وشكراً للوزيرين عمار العجمي وفالح الرقبة.. والقانون هدية للشعب الكويتي

# أحمد لاري: هناك غياب للرؤية الحكومية حول قضية الإسكان



تحية بين د. فلاح الهاجري وفهد الشلعة



فهد الشلعة ود. أحمد العوضي والشيخ أحمد الفهد



جانب من الجلسة

حسبما يجب على المؤسسة اتخاذ إجراءات قانونية، فما الإجراءات القانونية؟ لأنها شركة اكتتب فيها المواطنون. لدينا أصحاب طلبات الرعاية بأخذون 70 ألفاً من بنك الائتمان و30 ألفاً دعوماً، كيف يتم التعامل معهم في تطبيق القانون؟ لدينا الجمعيات التعاونية في المدن الجديدة، هل يسمح بإنشاء الجمعيات التعاونية فيها؟ وأكرر شكري للجنة على جهودها الجبار.

● أحمد السعودون: هناك طلب مقدم من الأعضاء حتى تنتهي من القانونين. (وتلا الأمين العام الاقتراح) تتقدم بطلب تمديد الجلسة لحين الانتهاء من القانونين والحديث لاثنتين مؤبدتين واثنين معارضين للقانون الثاني بشأن «عافية».

● عبدالعزيز الصقعي: هناك تعديلات وجبها وصقلنا وأشكر عبارات الفناء على اللجنة الإسكانية. فيما يتعلق بالمادة العاشرة، فيما يخص التقرير الدوري سنتين هذا الأمر، والمدن الإسكانية مدن كبيرة، وبالتالى بها اراضي مخصصة وجزء آخر غير مخصصة للأغراض السكنية.

يتعلق بالبنية التحتية وهذه 40 سنة وشق للخدمات 10 سنوات وبعد الخمسين سنة ستؤول للمؤسسة.

المستثمر الاجنبي يدخل في المشاريع دون وكيل محلي، فيما يتعلق بالمستفيد من غرامة التأخير وهو المواطن لصالح المواطن وليس الشركة.

فيما يتعلق بدور بلدية الكويت، انظمة البنين واعتماد المخططات تكون بالتنسيق مع بلدية الكويت. قروض الإسكان ومصريها هذا قانون آخر نعمل عليه ونوفر سيولة لبناء البنية التحتية، لابد من ان يكون هناك آخر يتعلق باستدامة القروض الإسكانية.

معلومة 146 تاجرا يملكون 15 ألف ارض من السكن الخاص ليس منا بل من اجوية رسمية من التسجيل العقاري، ان 146 شخصاً يملكون قسائم ارض فضاء في السكن الخاص، لذلك الفوضى العقارية هدفها ملف الإسكان او الصحة، ونعطي القطاع الخاص الكويتي فرصة للتوسع وان يكون شريكاً حقيقياً في التنمية.

وهذا تغير ايجابي نتمسسه اليوم، انا من المؤيدين لتأمين عافية وازافة ربات البيوت، ولكن قناعتى اضافة كل المواطنين للتأمين، ولكن على وزارة الصحة ان تخلص الانفاق التشغيلي في الصحة، رسالتي الأخيرة في القطاع الخاص، مطلوب منه ان يكون مساهماً حقيقياً بالدولة بتعزيز الإيرادات المالية العامة وان يكون مساهماً حقيقياً في توكيت الوظائف عنده.

● د.حسان بوشهري: مادة 23 تتكلم عن انه اذا تخلفت الشركة وارتكبت اخطاء لو في جلسة خاصة وتقدم



عبدالله فهاد



د. عبدالهادي العجمي



مرزوق الجبيني



شعيب المويزي



داود معرفي



ماجد المطيري

- جراح الفوزان: القانون بداية لحل القضية الإسكانية والمشكلة ليست في الأراضي بل في تمويل القروض اللازمة لإنشاء البنية التحتية والوحدات السكنية
- مرزوق الجبيني: يجب ألا يلغى القانون دور بنك الائتمان وتحديد صلاحية التصرف بقيمة القروض التي ستمنح للمواطنين حتى لا تدخل الأسر في مشاكل
- عبدالله فهاد: النواب وضوا أولويات الأمة ومنها الـ4 قوانين ومنها هذا القانون الذي يعتبر أداة تنفيذية مبتكرة ويشرك المواطن في الاستثمار
- مهند السايير: هناك ضرر لحق بالمواطنين من قضية السجل العيني الذي لم ير النور وهذا القانون مرتبط بالموضوع لذلك ما مصير تطبيق هذا القانون؟
- فالح الرقبة رداً على استفسار مهند السايير حول توثيق العقود: نتعهد نحن وزارة العدل بإنشاء إدارة سجل قيد البيع على المخططات
- خالد الطمار: 92 ألف أسرة تنتظر القانون الذي يجب أن نواكبه سرعة في التعاقدات وشكراً للوزير السابق عمار العجمي والوزير الحالي فالح الرقبة
- فارس العتيبي: هذا القانون ينتظره الجميع كون القضية الإسكانية تهم كل المواطنين ونشكر الوزير عمار العجمي على جهوده السابقة

نظام البناء الموجود الحالي، كيف نعطي صلاحية لشركة جديدة لوضع انظمة بناء، اين دور الرقابة؟ وهذا يدل على ان الدولة في تخطيط، ولا بد ان تضع شروطاً اساسياً ان تكون انظمة البناء وفق الانظمة الموجودة في البلدية.

● عبدالوهاب العيسى: في هذه الجلسة الخاصة باقترار المدن الإسكانية و«عافية» حريص على انسى انه الى نقطة ايجابية لمجلس الأمة والمرغيب الذي يصير في الممارسة البرلمانية، عقود طويلة ومجلس الأمة يقر قوانين يزيد بها الاعباء التشغيلية، ومؤشرات الفساد والتنمية نعاني منه اليوم كشباب، جميع الخدمات متذبذبة لأن هناك اعباء تشغيلية على الدولة.

اليوم قد تكون هذه سابقة اجماع شبه كامل على تخفيف الاعباء الحكومية، سواء في ملف الإسكان او الصحة، ونعطي القطاع الخاص الكويتي فرصة للتوسع وان يكون شريكاً حقيقياً في التنمية. وهذا تغير ايجابي نتمسسه اليوم، انا من المؤيدين لتأمين عافية وازافة ربات البيوت، ولكن قناعتى اضافة كل المواطنين للتأمين، ولكن على وزارة الصحة ان تخلص الانفاق التشغيلي في الصحة، رسالتي الأخيرة في القطاع الخاص، مطلوب منه ان يكون مساهماً حقيقياً بالدولة بتعزيز الإيرادات المالية العامة وان يكون مساهماً حقيقياً في توكيت الوظائف عنده.

● د.حسان بوشهري: مادة 23 تتكلم عن انه اذا تخلفت الشركة وارتكبت اخطاء لو في جلسة خاصة وتقدم

هذا الانسجام يرى النور قريباً. ورسالة لرئيس الحكومة واعضائها اي خذال للشعب بعد هذا التفاؤل ستكون انعكاساته كبيرة في هذا الوقت واتمنى اصدار اللائحة التنفيذية.

● أحمد لاري: الملاحظة ان الاقتراح باقتنون مقدم من النواب، وهذا دليل على غياب الرؤية الحكومية، أين القوانين والقوانين، والمادة 40 اوجه الكلام بشأنها ان اللائحة خلال 3 اشهر ارجو التركيز على المادة وهي ان 3 اشهر مدة طويلة يجب ان تصدر خلال شهر فقط، اليوم

المجلس سيؤسس شركات ليحل محلها للشعب، لرقص في معالجة المشكلة الإسكانية، كلها حلول ترقيعية.

هذا الانسجام يرى النور قريباً. ورسالة لرئيس الحكومة واعضائها اي خذال للشعب بعد هذا التفاؤل ستكون انعكاساته كبيرة في هذا الوقت واتمنى اصدار اللائحة التنفيذية.

المجلس سيؤسس شركات ليحل محلها للشعب، لرقص في معالجة المشكلة الإسكانية، كلها حلول ترقيعية.

المستاجر يدفع 3 ارباع راتبه للايجارات. ● حمد العليان: القضية تهم كل أسرة وكل فرد داخل كل أسرة وانجازها هو امن وطني استراتيجي لليلك والمجتمع، وفي ثالث جلسة سنقر قانوناً كلياً شاملاً في حين ان مجالس سابقة بين حل وابطال بلا انجاز.

القانون مقدم من 5 اقتراحات، وذكر اسمائهم امر مهم جداً، ونشكر اعضاء اللجنة واعضاء المكتب الفني والوزير السابق عمار العجمي والاخ فالح الرقبة الوزير الحالي.

هذا القانون بالسرعة هو اكبر هدية نقدمها للشعب، هناك انسجام واضح بين اللجنة والحكومة تمنى ان

الرسمي لها، مما يوقع تلك الجهات تحت طائلة العتب واللوم، ويجعلها في مرمى ردود الأفعال التي لا يرضيها أحد. وإن يشهد المجلس بمزيد من الشكر والاعتزاز بالجهود والتحرك الدبلوماسي لحكومة الكويت في المحافل الدولية، والرامية إلى تبني المزيد من القوانين والقوانين التي تخدم هذه الأفعال المشيئة، فإن مجلس الأمة الكويتي يدعو حكومات الدول وبرلماناتها دعوة صريحة واضحة إلى ضرورة اعتماد موافد رسمية وقانونية حاسمة، لرقص هذه الإساءات المشيئة، وتغليظ العقوبات ضد مرتكبيها، وتبني إجراءات فورية صارمة لمنع مثل هذه الأعمال المهجية، وضمان عدم تكرارها مستقبلاً، حيث إن

معالجة القضية وتوفير مدن ووحدات سكنية مناسبة للأسرة الكويتية.

● خالد الطمار: كلمة شكر قليلة في حق اعضاء اللجنة الإسكانية على جهودهم في اعداد القانون المهم، 92 الف أسرة ينتظرون القانون المستحق وهو من اهم الاولويات للمجلس، عمار العجمي وحرصه على اخراج القانون، واللجنة المالية وحرصها على ان يرى القانون النور.

40 مادة تخللتها بعض الامور، والمادة 40 اوجه الكلام بشأنها ان اللائحة خلال 3 اشهر ارجو التركيز على المادة وهي ان 3 اشهر مدة طويلة يجب ان تصدر خلال شهر فقط، اليوم

أصدر مجلس الأمة بيان إدانة حول حرق المصحف الشريف في مملكة السويد جاء نصه كالآتي: إن مجلس الأمة الكويتي يعرب عن إدانته واستنكاره الشديد لإقدام أحد المتطرفين في مملكة السويد على حرق نسخة من المصحف الشريف، في خطوة استفزازية جديدة من شأنها تأجيج مشاعر المسلمين حول العالم. وإن مجلس الأمة ليعبر عن أسفه الشديد لتكرار مثل هذه الانتهاكات المسيئة للمقدسات الإسلامية، تحت غطاء حرية الرأي والتعبير الزائفتين. ومما يزيد الأمر سوءاً والواقع أماً، هو تكرار مثل هذه الإساءات، والتي تمارس في كثير من الأحيان تحت مظلة التأييد

الرسوم، فمن يحدد الرسوم وتؤخذ من من؟ لا بد من تحديد الرسوم ومن يتحملها؟ والحل لا بد من فتح الباب للمستثمر الاجنبي مباشرة من دون وكيل محلي، ونشكر كل الاعضاء واللجنة والوزير السابق والحالي لكل العلة ليست في القوانين بل في التنفيذ.

المجلس يشرع وشرع قبل ذلك لكن السبب في الحكومات السابقة، وألى متى المواطن يئن ولا يجد سكناً؟ السلطة التنفيذية لديها الاموال والتفنية، والحكومات السابقة لم تحرك، وانا غير متفائل في التنفيذ.

المجلس يشرع وشرع قبل ذلك لكن السبب في الحكومات السابقة، وألى متى المواطن يئن ولا يجد سكناً؟ السلطة التنفيذية لديها الاموال والتفنية، والحكومات السابقة لم تحرك، وانا غير متفائل في التنفيذ.

● د.محمد الحويلة: نتقدم بالشكر الجزيل لرئيس واعضاء لجنة الإسكان على هذا القانون القيم الذي تمنى ان يحقق اهدافه، وواجب على الحكومة بكامل اجهزتها ان تتفاعل وتلتزم ببندو القانون وان يتم اقراره، القضية تشكل تحدياً كبيراً ونحن في المجلس علينا مسؤولية دستورية ووطنية في التصدي لهذه القضية.

هناك 100 الف طلب اسكاني ينتظر منا ان نوفر لهم الاستقرار وحاجتهم الاساسية، نحن بدورنا كاعضاء يجب ان نتحرك بشكل فاعل وسريع من اجل دعم بناء مدن اسكانية متكاملة تتوافر فيها جميع الخدمات الاسكانية، لا نريد مدناً لا توجد بها محافرو ومدارس وخدمات اساسية ومستشفيات او معاهد او كليات، هذه ينبغي توفيرها قبل ان يسعد العبدالله لا توجد ضمانات، والمادة 26 قالت «تلتزم الشركة بتحصيل

داعمين له وسندفج باقراره في اقرب وقت. ● سعد العصفور: اشكر اللجنة الإسكانية في المجلس الحالي او في المجلس المقبل الماضي على انجاز التقرير الحالي ومسؤولي المؤسسة العامة للرعاية السكنية والوزير السابق للإسكان عمار العجمي والوزير الحالي، القانون هو احد القوانين الاربعة ضمن الخارطة التشريعية وكذلك بين اللجنة التنسيقية والسياسية والحكومة بمعنى ان التعاون هو ما يريد الشعب النجاح.

الشعب ينتظر الانجاز ولن يأتي الانجاز الا بالتعاون على القوانين، من الخطا التحدث عن تحسين مستوى المعيشة، حل كل القضايا سيخفف العبء عن الاسرة الكويتية في المجال الصحي او التعليمي او الاسكاني وكذلك تحسين مستوى المرتبات في البلد، من الضروري ان نؤكد ان المشكلة لم تكن عمرها اقرار القوانين بل في التنفيذ، قوانين تقرر ولا تنفذ وان نفذت تنفذ بشكل سيئ.

● د.فلاح الهاجري: كل الشكر لأعضاء اللجنة الإسكانية والشكر للوزير السابق للنشاط، هذه القوانين والمشاريع تبقى حبرا على ورق ان لم تكن هناك ارادة جادة تعين الشعب الكويتي على استقرار الاسرة الكويتية، الرهان يبقى على العمل الجاد في المرحلة القادمة.

المشروع يحقق الامن الاجتماعي والنفسى ويخفف من تفكك الاسر الكويتية، الشعب ينتظر هذا الحلم الذي يخفف من الانتظار، يجب ان نؤكد على ان التعاون مع الشركات السابق وتعزيز الافتتاح والشفافية مع الشركات العالمية، المشروع مستقبل بلد وبناء اسرة وياكورة بناء كويت جديدة، ونأمل ان يكون التوافق مستمرا في القرارات القادمة.

● حمدان العازمي: الموضوع لا يتعلق بالقوانين، شعبنا قوانين والحكومة لا تنفذ، توافق المجلس على الاقرار وفي النهاية لا تنفذها، ما قصة بلد صغير لا تحل فيه هذه القضية هل الهدف هو اإلهاء الناس بالسكن والصحة والتعليم؟ تركنا عندما اتانا زلزال تعهد الرئيس التركي ببناء مدن في 3 اشهر وبني مدنا ونحن هنا سنوات، هذه قضية الشعب والاسكان والصحة والتعليم مقارنة بالدول الأخرى، لا توجد جديدة، لدينا قوانين كثيرة وتشريعات موجودة ولا توجد نوايا جادة.

أعضاء اللجنة نقول لهم كيف نعطي ضمانات للمستثمر الاجنبي يدخل وعندنا سابقة الشركة الكورية في سعد العبدالله لا توجد ضمانات، والمادة 26 قالت «تلتزم الشركة بتحصيل